20 October 2006
Arabic

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

البند ١٠٨ (ط) من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية
والمنظمات الأخرى: التعاون بين الأمم المتحدة
ومنظمة التعاون الاقتصادي

أذربيجان، أفغانستان، أوزبكستان، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، تركيا،
طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان: مشروع قرار

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢/٤٨ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، الذي منحت
بموجبه منظمة التعاون الاقتصادي مركز المراقب،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها السابقة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون
الاقتصادي، التي دعت فيها مختلف الوكالات المتخصصة وكذلك سائر مؤسسات منظومة
الأمم المتحدة وبرامجها والمؤسسات المالية الدولية ذات الصلة إلى المشاركة في الجهود الرامية
إلى تنفيذ برامج منظمة التعاون الاقتصادي ومشاريعها الاقتصادية،

وإذ تقدر المساعدة التقنية والمالية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات
الدولية والإقليمية ذات الصلة لمنظمة التعاون الاقتصادي دعما لبرامجها ومشاريعها
الاقتصادية، وإذ تشجعها على مواصلة دعمها،

وإذ ترحب بالمساعي التي تبذلها منظمة التعاون الاقتصادي بهدف توطيد صلاتها بمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة بغية وضع المشاريع وتعزيزها في جميع المجالات ذات الأولوية،

وإذ تعرب عن دعمها للخطط والبرامج ذات الصلة وكذلك للتغييرات المؤسسية التي شهدتها منظمة التعاون الاقتصادي في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف التي تضمّنها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١)،

وإذ تعرب عن شديد قلقها وتعاطفها إزاء الحسائر البشرية الناجمة عن أسوأ الكوارث الطبيعية وما خلفته من أثر مدمر عصف بالحالة الاجتماعية الاقتصادية في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي المعرضة لكوارث من قبيل الزلازل والفيضانات والجفاف،

١ - **تخطط علماً مع التقدير** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٤/٥٩ المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤^(٢)، وتعرب عن الارتياح للتفاعل المتبادل الفائدة بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي؛

٢ - **تخطط علماً بإعلان** باكو الذي اعتمده مؤتمر القمة التاسع لمنظمة التعاون الاقتصادي المعقود في باكو يوم ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، والذي يوفر للمنظمة مبادئ توجيهية في مجالات من قبيل التجارة والنقل والطاقة والزراعة والصناعة والصحة والبيئة؛

٣ - **ترحب** باعتماد اجتماع مجلس وزراء منظمة التعاون الاقتصادي، في دورته الخامسة عشرة، "رؤية منظمة التعاون الاقتصادي لعام ٢٠١٥" بوصفها الوثيقة المرجعية الأساسية لمنظمة التعاون الاقتصادي، تمشياً مع الأهداف الإنمائية للألفية، التي تشدد على أمور منها إنشاء منطقة للتجارة الحرة في المنطقة، وتيسير إقامة شبكة للمعلومات المتصلة بالتجارة والاستثمار، والنقل، وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، واستخدام التكنولوجيات الجديدة والمتجددة؛

٤ - **تدعو** إلى تعزيز المساعدة التقنية التي تقدمها إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي كل من منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وسائر هيئات الأمم المتحدة المعنية بالتجارة، من قبيل مركز التجارة الدولية، آخذة في الحسبان أن الدول الأعضاء إنما هي بلدان نامية وبلدان ذات اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية، ويوجد من بينها بلدان في الطريق إلى أن تصبح أعضاء في منظمة التجارة العالمية، ومن ثم فإن

(١) القرار ٢/٥٥.

(٢) A/61/256.

وصولها إلى الأسواق العالمية وتعزيز التجارة داخل الإقليم والتجارة الإقليمية من خلال تنفيذ الاتفاقات التجارية الإقليمية من شأنهما أن يعززا ما تبذله من جهود في سبيل تحقيق أهدافها الإنمائية؛

٥ - **تلاحظ مع الارتياح** تنفيذ برنامج العمل الخاص بعقد منظمة التعاون الاقتصادي للنقل والاتصالات (١٩٩٨-٢٠٠٧)، الذي يحظى بمساعدة تقنية من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ولا سيما من أجل القضاء على الحواجز غير المادية التي تعترض طرق النقل العابر الرئيسية في المنطقة؛

٦ - **ترحب** بتوقيع معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي على الاتفاق الحكومي الدولي بشأن الطريق الرئيسي الآسيوي، الذي وضع برعاية من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وتهيب بالدول الأعضاء المعنية أن تساهم في وضع المشروع موضع التنفيذ بتحديد مشاريع الاستثمار ذات الأولوية بالنسبة إليها؛

٧ - **تعرب عن تقديرها** لما تبذله منظمة التعاون الاقتصادي من جهود لتطوير التجارة في مجال الطاقة على الصعيد الإقليمي بالتعاون مع المنظمات دون الإقليمية والدولية من قبيل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي والبنك الإسلامي للتنمية، وبمساهمة نشطة منها كافة؛

٨ - **تدرك** أن البرنامج الإقليمي بشأن الأمن الغذائي التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي تمّ صياغته بمساعدة تقنية ومالية من منظمة الأغذية والزراعة وبفضل مساهمات من البنك الإسلامي للتنمية، وتدعو هيئات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والوكالات المانحة ذات الصلة إلى مساعدة أمانة منظمة التعاون الاقتصادي على التنفيذ الفعال للبرنامج الإقليمي الذي يشتمل على ١١ مشروعاً إقليمياً وعدة مشاريع وطنية، وفي هذا الإطار، تعرب عن تقديرها لتوقيع وبدء برنامج التعاون التقني بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون الاقتصادي من أجل تعزيز توريد الحبوب في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي في مطلع عام ٢٠٠٦؛

٩ - **تلاحظ مع الارتياح** تعزيز التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة التعاون الاقتصادي، ولا سيما في مجالات من قبيل استراتيجية التعاون الصناعي لمنظمة التعاون الاقتصادي، ونقل التكنولوجيا، وبرامج عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتوحيد المقاييس، وتدعو منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى مواصلة المساهمة في أنشطة منظمة التعاون الاقتصادي ومشاريعها ذات الصلة؛

١٠ - **تعرب عن ارتياحها لتحديد مجالات تعاون جديدة في إطار منظمة التعاون الاقتصادي وإنشاء دائرة جديدة لتنمية الموارد البشرية والتنمية المستدامة بغرض تعزيز التعاون في مواضيع ذات أهمية من قبيل الصحة، وتخفيف وطأة الفقر، والتنمية البشرية والتنمية المستدامة، وتوصي جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، بأن تقدم الدعم التقني والمالي إلى منظمة التعاون الاقتصادي في ما تبذله من جهود لتعزيز التعاون في المجالات المذكورة أعلاه؛**

١١ - **ترحب بتوقيع مذكرات تفاهم بين منظمة التعاون الاقتصادي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتدعو إلى تنفيذ مذكرات التفاهم تنفيذاً فعالاً؛**

١٢ - **تحيط علماً بمساهمة وحدة تنسيق مكافحة المخدرات التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي في تجميع البيانات المتعلقة بالمخدرات ونشرها وفي تنظيم برامج/دورات تدريبية في مجال مكافحة المخدرات لفائدة خبراء الدول الأعضاء، بمساعدة تقنية ومالية من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والاتحاد الأوروبي، وتدعو الوكالات المانحة إلى مساعدة منظمة التعاون الاقتصادي في تمويل المشاريع التي يعدها على نحو مشترك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأمانة العامة لمنظمة التعاون الاقتصادي؛**

١٣ - **ترحب بما تبذله منظمة التعاون الاقتصادي من جهود لتهيئة الظروف المواتية لكي تضطلع أفغانستان بدور أكثر فعالية في المنطقة بما يحقق لها الاستفادة من تزايد فرص التجارة والتصدير، وإذ تحيط علماً بمساهمة منظمة التعاون الاقتصادي القيمة في تحسين مدى ونطاق إعادة إدماج أفغانستان في مخططات التعاون الإقليمي، تنظر بعين التقدير لبدء تشغيل الصندوق الخاص التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي لتمويل بعض المشاريع ذات الأولوية في أفغانستان، وتدعو وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، إلى التعاون مع أمانة منظمة التعاون الاقتصادي لكفالة التنفيذ الناجح لبرامجها ومشاريعها الحالية ولخطة العمل من أجل إنعاش وتعمير أفغانستان، ولخطة جديدة بعد انتهاء هذه الخطة في عام ٢٠٠٧؛**

١٤ - **تدعو منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة والمجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدة التقنية، حسب الاقتضاء، إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي من أجل تطوير وتعزيز نظم الإنذار المبكر الخاصة بها، وحالة التأهب لديها، وقدرتها على**

الاستجابة والانتعاش في الوقت المناسب، بغية الحد من الخسائر البشرية وتخفيف حدة الأثر الاجتماعي - الاقتصادي الذي تخلفه الكوارث الطبيعية والأمراض المعدية؛

١٥ - **تخطط علما مع التقدير** بما قطعت منظمة التعاون الاقتصادي من خطى واسعة في مجال العلاقات الخارجية، وتعرب عن رغبتها في تمكين علاقات المنظمة مع سائر المنظمات الدولية/الإقليمية عن طريق إنشاء آلية لمنحها مركز المراقب/الشريك في الحوار وتنشيط أفرقة الاتصال في المنتديات الدولية ذات الصلة؛

١٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين؛

١٧ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها الثالثة والستين البند الفرعي المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي".